

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ١٠٠

الخميس، ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا . . . . . (أوغندا)

يشرفني أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن معالي السيد سام

كوتيسا، رئيس الجمعية العامة:

نظراً لغياب الرئيس، تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد

أنطوان (غرينادا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١٣ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات  
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في  
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع القرار (A/69/L.80)

”أود أن أثني على وفدي غابون وألمانيا والعديد من  
مقدمي مشروع القرار A/69/L.80 على هذه المبادرة الهامة  
والخطوة إلى الأمام في التصدي للآثار الخطيرة المترتبة على  
الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. إن مشروع القرار  
يدعو إلى اتخاذ تدابير فعالة لمنع ومواجهة المشكلة الخطيرة  
المتتمثلة في الجرائم التي لها تأثير على البيئة، لا سيما الاتجار  
غير المشروع بالأحياء البرية، ومنتجات الأحياء البرية.”ومن الضروري اتخاذ خطوات حاسمة على الصعيد  
الوطني لمنع الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية ومكافحته  
والقضاء عليه، في مجالي العرض والطلب على السواء،  
بسبب منها تعزيز التشريعات الضرورية لمنع ذلك الاتجار  
غير المشروع وإجراء التحقيقات والملاحقات القضائية  
بشأنه. كما أننا بحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي  
والدولي بغرض التصدي بفعالية لذلك التحدي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن

الجمعية العامة أجرت مناقشة بشأن البند ١٣ من جدول  
الأعمال، وبند الفرعي (أ) بالاشتراك مع البند ١١٥ من  
جدول الأعمال في جلستها العامة ٥١، المؤرخة ١٤ تشرين  
الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ويذكر الأعضاء أيضاً أنه بموجب البند  
١٣ من جدول الأعمال، اتخذت الجمعية القرار ٦٩/٢٨٨ في  
جلستها العامة ٨١، المؤرخة ٥ آذار/مارس ٢٠١٥.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات  
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.  
وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:  
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد  
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1523792 (A)



لقد أطلقنا في عام ٢٠١٣، هنا في الأمم المتحدة، هذه المبادرة ضد الصيد غير المشروع، والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. وفي تلك المناسبة، استرعى الرئيس علي بونغو أونديمبا، الذي كان يخاطب العالم بأسره، الانتباه إلى الآثار المدمرة للغاية الناجمة عن الصيد غير المشروع، وأهمية العمل بسرعة وبشكل تعاوني من أجل مكافحة هذه المشكلة. وأشار إلى أن صيد الحيوانات البرية على نحو غير مشروع يشكل خطرا بيئيا واقتصاديا وأمنيا في آن واحد. ثم اقترح أن ينظر الأمين العام في تعيين مبعوث خاص لتنسيق مختلف الجهود اللازمة لمكافحة هذه التجارة غير المشروعة. وفي تلك المرحلة، كانت تمثل بالفعل مشروعا مربحا للغاية، ونشاطا جذابا بدرجة كبيرة، حيث أن الأرباح الناجمة عنها تدفع الجناة إلى مواجهة جميع الأخطار الناجمة عنها.

فلنأخذ، على سبيل المثال، حالة الفيلة، التي ترمز إلى ولايات الصيد غير المشروع في أفريقيا. في عام ٢٠٠٦، كان عددها ٥٥٠ ٠٠٠ فيل تقريبا. أما اليوم، فيقدر عددها بحوالي ٤٧٠ ٠٠٠ فيل في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وعلى مر السنين، بلغ الدمار أقصى مستوياته، مع قتل ما بين ٢٠ ٠٠٠ و ٣٠ ٠٠٠ فيل كل عام. وغابون، التي هي موطن أكثر من نصف الفيلة التي تعيش في غابات أفريقيا، قد عانت بشدة أيضا من جراء هذه الآفة. ومنذ عام ٢٠٠٤، قتل قرابة ٢٠ ٠٠٠ فيل في متزهاتنا الوطنية في بلدنا. ولا يزال خطر الصيد غير المشروع في تزايد اليوم. ويقدر الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية بمبلغ ١٩ بليون دولار سنويا، وهو رابع أعلى نوع من الاتجار غير المشروع في العالم. إنه يضر بالبيئة، ويمثل خطرا صحيا حقيقيا، ويؤثر على اقتصاداتنا. وهو، في نهاية المطاف، يشكل تهديدا للأمن، لا سيما في بعض مناطق أفريقيا.

إن أثر الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية واضح على البيئة. إذ يساهم بشكل كبير في الاختلالات البيئية الحاصلة في غاباتنا.

”إن الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية لا يساهم في تهديد بعض أجناس الحيوانات والنظم الإيكولوجية فحسب، بل يؤثر على سبل المعيشة في المجتمعات المحلية، ويقلل من عوامل الجذب السياحي. وهو يقوض الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ونظرا لدور الشبكات الإجرامية المنظمة والجماعات المسلحة وحتى الجماعات الإرهابية في الاتجار غير المشروع بالحياة البرية، فإن هذه الآفة تحمل معها أيضا تداعيات أمنية خطيرة بالنسبة إلى العديد من البلدان والمناطق. وسيكون اعتماد مشروع القرار لهذا اليوم وتنفيذه تنفيذا فعالا، حاسمين لجهودنا الجماعية الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية في جميع أنحاء العالم“.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيمانويل إيسوز - نغوندي، وزير الخارجية والفرنكوفونية والتكامل الإقليمي لغابون، كي يعرض مشروع القرار A/69/L.80.

**السيد إيسوز - نغوندي (غابون) (تكلم بالفرنسية):**  
في البداية، أود أن أعرب عن مدى سعادتني بحضورني في الجمعية العامة اليوم للمشاركة في هذه الجلسة العامة، خاصة وأن موضوع مشروع القرار A/69/L.80، قيد النظر اليوم، المتمثل في مكافحة الصيد غير المشروع، والاتجار غير المشروع بالحيوانات والنباتات البرية، يشكل إحدى أولويات بلدي. لذلك، أود أن أعرب إلى الرئيس، بالنيابة عن السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس دولة جمهورية غابون، عن شكرنا على عقد هذه الجلسة الهامة. وإني أشعر بعميق الامتنان لألمانيا على مشاركتها في صياغة مشروع القرار، وكذلك لمجموعة الأصدقاء الذين عملوا بلا كلل طوال فترة المفاوضات. وبطبيعة الحال، أتوجه بالشكر أيضا إلى جميع الوفود على الدعم المستمر الذي قدمته خلال العملية.

وفي إطار التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، ليس لدينا خيار سوى التعاون. فما من دولة يمكنها التغلب على هذه الظاهرة بمفردها. وكما هو الحال مع الاتجار بالمخدرات والبشر، فإننا نواجه شبكات إجرامية دولية منظمة تنظيماً جيداً تسعى بجشع إلى تحقيق الربح. ويبدو لي أن تضافر جهود المجتمع الدولي أمر أساسي. ويجب على بلدان المنشأ والعبور والمقصد أن تعمل معاً. ولا يمكن تحقيق نتائج دائمة إذا لم تكن هذه السلسلة قوية. وفي هذه السلسلة، البلدان المعنية بشكل أكبر ليست في صف واحد، أما البلدان المعنية بشكل أقل فهي في صف آخر. والحقيقة الصارخة هي أن عدم مشاركة البعض سوف تقوض فعالية نهجنا، وتساهم بالتالي في ترسيخ هذه الظاهرة وتكريسها. ونحن لن نكون فعالين إلا من خلال التضامن والتعاون. هذا هو المبدأ الذي تسترشد به غابون وألمانيا ومجموعة الأصدقاء.

ومنذ فترة طويلة، يلتزم رئيس الجمهورية، السيد علي بونغو أونديمبا، التزاماً شخصياً ومستمرًا بمناشدة المجتمع الدولي كلما أتاحت له الفرصة للقيام بذلك. وهو شدد في مراكش خلال أيار/مايو ٢٠١٣، إلى جانب بعض نظرائه الأفارقة، على ضرورة رفع هذا الاتجار إلى مستوى الجريمة الخطيرة. وندد في باريس خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بأنشطة الصيادين غير المرخص لهم، وسلط الضوء على الصلة القائمة بين الصيد غير المشروع وعدم الاستقرار الوطني. وكرر في لندن خلال شباط/فبراير ٢٠١٤ الكلام على أهمية اتخاذ إجراء دولي عاجل وهام. ودعا في كاسان خلال آذار/مارس ٢٠١٥ إلى تعزيز التدابير المتخذة ضد الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية.

وعلى المستوى الوطني، إتخذ رئيس الدولة إجراءات رمزية تكتسي أهمية كبيرة منذ البداية. فعلى سبيل المثال، أمر خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠١٢ بحرق مخزون غابون من العاج لحماية الغيلة. وبناء على هذه المبادرة، عززت الحكومة بمنتهى

والضغط الذي يشكله على الحيوانات يقوض قدرة العديد من أنواعها على البقاء. وإذا لم نتصرف الآن، فثمة احتمال قوي بأن تنقرض.

ويشكل الاتجار خطراً على الصحة. في الواقع، الطابع السري للصيد غير المشروع يزيد من خطر انتشار الأمراض. فهناك أنواع عديدة من هذه الحيوانات تعبر الحدود، وبالتالي تتجنب الرصد من جانب هيئات الرعاية الصحية. ووفقاً للدراسات التي أجراها الصندوق العالمي للحياة البرية، فإن هذا الاتجار يمثل على الأقل ربع مجمل الحيوانات التي تباع في جميع أنحاء العالم. وتقدر منظمة الصحة العالمية من جانبها بأن قرابة ٧٥ في المائة من الأمراض الناشئة تنتقل إلى الإنسان عن طريق الحيوانات البرية.

والاتجار يعيق التنمية الاقتصادية في بلداننا. فالصيادون غير المرخص لهم والمتجرون يزعمون استقرار الشركات في المناطق النائية. والأرجح أن عدم الاستقرار الناجم عن الهجمات المنتظمة لأولئك المتجرين يلحق الضرر بالاستثمار، ويقوض تنفيذ برامج التنمية المستدامة. وتتضرر صناعة السياحة البيئية بشكل كبير، على الرغم من أنها تعتبر بوضوح أهم المصادر الموثوق بها لدخل السكان المحليين وفرص العمل المتاحة لهم.

ويمثل الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية مصدراً لعدم الاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي. وكمظهر من مظاهر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، يؤدي الاتجار إلى ظهور جماعات مسلحة متجولة منظمة تنظيماً جيداً، ويكون تسليحها في أغلب الأحيان أفضل من تسليح الجيوش النظامية. وقد لوحظ في السنوات الأخيرة أن الجماعات الإرهابية المسلحة، العاملة في أفريقيا على وجه الخصوص، تستخدم صيد الأحياء البرية والاتجار غير المشروع بها لزيادة دخلها. ويؤدي هذا الاتجار إلى تحصيل هذه الجماعات لأموال غير مشروعة تمكنها من شراء أكثر الأسلحة تطوراً. وأساليبها مستوحاة من أساليب تجار المخدرات، مما يساهم في انتشار الأسلحة في أفريقيا.

الظاهرة. والأمين العام مدعو أيضا إلى تقديم تقرير سنوي. ولا يسعني بالتالي إلا أن أوصي باعتماد مشروع القرار هذا، اقتناعا مني بأنه، شكلا ومضمونا، يمثل توليفا لمختلف وجهات نظر الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع.

في الختام، أشكر جميع الوفود التي شاركت في المفاوضات. فقد أظهرت استعدادها لتقديم التنازلات التي سمحت لنا بالانتهاء من مناقشاتنا بشكل إيجابي. وأود أيضا أن أشكر جميع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي قامت بدور نشط في جميع مراحل العملية.

وأخيراً، أثني على كل الدول التي وافقت على تقديم مشروع القرار هذا ونأمل أن يعتمد بتوافق الآراء.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/69/L.80.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/69/L.80، أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

**السيد تسانغ سايجين** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/69/L.80، المعنون "التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية"، أود أن أسجل في المحضر البيان التالي بشأن الآثار المالية نيابة عن الأمين العام، وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

موجب الفقرة ١٤ من منطوق مشروع القرار A/69/L.80، تهيب الجمعية العامة بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار ولايته وفي حدود موارده، وبما يتمشى مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٠/٢٠١٣ وبالتعاون الوثيق والعمل المشترك بين الدول الأعضاء، أن يواصل جمع المعلومات حول أنماط وتدفقات الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية وتقديم التقارير بشأنها.

العزم النظام القانوني للجزءات ضد المتجرين، من أجل جعله أكثر رديا. علاوة على ذلك، تم وضع برامج لتعزيز قدرات حراس البيئة الذين يشرفون على حراسة المنتزهات الوطنية، بدعم من البلدان الصديقة والاصدقاء الدوليين. وهكذا أظهرت غابون تصميمها القوي والواضح على استئصال الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية.

وهناك أكثر من ٧٠ دولة تشارك في تقديم مشروع القرار A/69/L.80 المعروض علينا اليوم، وهو بالتأكيد يتيح الفرصة لتنسيق أعمالنا. ومن شأنه أن يسمح لنا بتنفيذ آلية شاملة تأخذ جميع أبعاد هذه المسألة بعين الاعتبار. ونحن نعتقد أن الجمعية العامة هي منبر سياسي هام لتحقيق هذا الهدف. وأرحب بحقيقة أن مشروع القرار يراعي أبعاد هذه الظاهرة ويبرزها، بما في ذلك الأضرار التي تلحق بالنظم الإيكولوجية جراء هذا الاتجار. وهو يؤكد أهمية تعزيز التعاون الدولي كي يتسنى اتخاذ إجراءات فعالة للتخفيف من العرض والطلب على حد سواء. ويأخذ وقع الاتجار على الأحوال المعيشية للسكان بعين الاعتبار، وخصوصا أولئك الذين يعتمدون في عيشهم على السياحة البيئية. ويشجع الدول على تعزيز سياسات التنمية المستدامة، وإيجاد سبل عيش بديلة للمجتمعات الريفية المتضررة من الاتجار والصيد غير المشروعين.

علاوة على ذلك، يسلم مشروع القرار بأن هذه الظاهرة هي شكل من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبالتالي فهي تشكل تهديدا مباشرا ليس للحياة البرية فحسب، ولكن أيضا لأمن الدول، وسيادة القانون، والحكم الرشيد. لذلك، يدعو مشروع القرار إلى التعاون الاستباقي، وقيام تنسيق إقليمي أكبر. ويناشد الأمم المتحدة، ولا سيما وكالاتها المتخصصة، أن تواصل دعمها للدول الأعضاء، وخاصة من خلال بناء القدرات. وهو ينص على إمكانية تعيين الأمين العام لمبعوث خاص يكون مكلفا بحشد الاهتمام والدعم الكبير ضد هذه

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد اعتماد مشروع القرار.

**السيد براون** (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): إن ألمانيا في غاية الامتنان للدعم الذي تلقيناه في إعداد القرار ٣١٤/٦٩. واليوم هو يوم طيب لحماية الأحياء البرية ومكافحة الجريمة.

ولكن على الرغم من تلك الحقيقة، يتعين علي أن أبدأ بـبحر محزن. في يوم الاثنين، اصطيد بشكل غير مشروع أول فيل في متزه كروغر الوطني الشهير بجنوب أفريقيا. كل يوم يموت في أفريقيا حوالي ١٠٠ فيل على أيدي ممارسي الصيد غير المشروع. وقد حدث كل هذا الصيد تقريباً خارج حدود جنوب أفريقيا، ولكن ممارسي الصيد غير المشروع الباحثين عن العاج يتجهون الآن جنوباً. وقد تم الاصطياد غير المشروع لعدد قياسي من الفيلة ووحيد القرن العام الماضي. وقد ذكرنا وزير خارجية غابون للتو بالأرقام المثيرة للقلق، التي أود أن أضيف إليها ما يلي: أعلنت ترانزا مؤخرًا انخفاضاً شديداً بنسبة ٦٠ في المائة في أعداد الفيلة لديها في السنوات الخمس الماضية بسبب الصيد غير المشروع من أجل العاج. وبالإضافة إلى ذلك، تم اصطياد ٢٠٠ ١ من وحيد القرن في جنوب أفريقيا من أجل قرونها في عام ٢٠١٤ وحده، وتم ذبح ٧٠٠ منها هذا العام.

ومن الواضح أن الأحياء البرية باتت في خطر أكثر من أي وقت مضى، على الرغم من كل الجهود المبذولة على المستويات الإقليمية والوطنية والدولية. وبالتالي، فإن مهمتنا المشتركة هي حماية الحيوانات والنباتات البرية بأشكالها العديدة الجميلة والمتنوعة من أجل هذا الجيل والأجيال المقبلة. الآن وقت العمل. وإذا فشلنا، فستواجه الفيلة ووحيد القرن وأنواع أخرى خطر الانقراض على الصعيد المحلي وربما العالمي.

والمثير للقلق بالقدر نفسه، كما سمعنا للتو، الآثار السلبية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتجارة غير

وفيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة ١٤ من المنطوق، يقدر أنه ستنشأ حاجة إلى موارد إضافية خارج الميزانية تبلغ ٣٠٠ ٥٠٤ دولار لكي يقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقريراً عن أنماط وتدفقات الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، بما في ذلك جمع البيانات وإجراء دراسات حالة إفرادية بشأن الاتجار بأنواع النباتات والحيوانات البرية.

وستنفذ الأنشطة ذات الصلة بالطلبات المذكورة آنفاً بشرط توفر الموارد الإضافية الخارجة عن الميزانية. وإذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار، فلن تلزم اعتمادات إضافية في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ أو الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تحيط الجمعية علماً بمشروع القرار A/69/L.80، المعنون "التصدي للتجارة غير المشروع بالأحياء البرية".

وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد تسانغ ساجين** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار A/69/L.80 وهي: إثيوبيا، أذربيجان، أوكرانيا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، بروني دار السلام، بليز، بنما، بنن، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، تايلند، تركمانستان، تشاد، الجبل الأسود، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سري لانكا، سوازيلند، صربيا، غرينادا، غينيا الاستوائية، فييت نام، الكاميرون، كينيا، مدغشقر، المكسيك، منغوليا، وناميبيا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/69/L.80؟  
اعتمد مشروع القرار A/69/L.80 (القرار ٣١٤/٦٩).

المهم أن يتحد أصحاب المصلحة والمواطنون والمجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات والمنظمات الدولية جميعاً في هذا المسعى الهام جداً بالنسبة لنا، نحن البشر، ومن أجل الكوكب. وبتخاذ أول قرار بشأن التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، تبث الجمعية العامة برسالة قوية بأن العالم عازم على وضع حد للجرائم ضد الحياة البرية وأن الأمم المتحدة على استعداد للاضطلاع بدور قيادي في هذا الكفاح.

إن خطوتنا المقبلة في هذا الطريق ستكون اعتماد خطة ما بعد عام ٢٠١٥، والتي تتضمن أهدافاً مكرسة لحماية الأحياء البرية. وإننا نتطلع إلى استعراض المعلومات التي سيقدمها الأمين العام في الدورة السبعين للجمعية العامة عن الحالة العالمية للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية ومقترحاته بخصوص الإجراءات التي يمكن اتخاذها مستقبلاً.

وإنني على اقتناع بأن القرار الذي اتخذناه جميعاً بتوافق الآراء اليوم سيجعل جهودنا المشتركة ضد الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية أكثر قوة وفعالية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

**السيد بيفيليا زامبيتي** (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن يشكروا غابون وألمانيا على عملهما الشاق في مساعدتنا على التوصل إلى اتفاق بشأن القرار الهام ٣١٤/٦٩، الذي تفخر جميع الدول الأعضاء الـ ٢٨ في الاتحاد بالمشاركة في تقديمه. ويبيّن العدد الكبير من مقدمي مشروع القرار من جميع أنحاء العالم أن المجتمع الدولي يدرك أن الاتجار بالأحياء البرية هو مشكلة ملحة وخطيرة تتطلب إجراءات عالمية وشاملة تتجاوز نهج الحفظ الصرف أو التدابير اللازمة لحماية الأنواع ذات القيمة الرمزية. والواقع أن الاتجار بالأحياء البرية مثال على الكيفية التي يمكن بها لهذه الأنشطة الإجرامية، التي تستفيد من كل ضعف

المشروع بالأحياء البرية. لقد أصبحت طبيعة جرائم الأحياء البرية ونطاقها مشكلة عالمية ملحة تتطلب حلولاً مشتركة على جميع المستويات. فما من بلد أو منطقة أو وكالة تعمل بمفردها ستكون قادرة على النجاح. الحاجة إلى تعزيز الجهد الجماعي داخل الدول والمناطق والوكالات وفيما بينها باتت واضحة. ويشمل ذلك العمل على مستويات دول المصدر والعبور والمقصد والتصدي للعرض والطلب على السواء. إن مكافحة جرائم الأحياء البرية هي مسؤوليتنا المشتركة المتشاطرة.

ومن هذا المنطلق، اشترك وزير خارجية ألمانيا ورئيس غابون في رئاسة الاجتماعات رفيعة المستوى بشأن الصيد غير المشروع والاتجار بالأحياء البرية على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

وإنني أثني على رئيس الجمعية العامة لحضوره شخصياً الاجتماع الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ ودعوته إلى مضاعفة الأمم المتحدة لجهودها لوضع حد للجرائم ضد الأحياء البرية. وكان من بين نتائج تلك الاجتماعات قيام ألمانيا وغابون بإنشاء مجموعة أصدقاء الأمم المتحدة المعنية بالصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالحياة البرية. وهدفها هو إذكاء الوعي بين جميع الدول الأعضاء بالاتجاهات المقلقة للجرائم ضد الحياة البرية والحاجة الملحة إلى تكثيف جهودنا في مكافحة هذه الآفة. وتناقش المجموعة أيضاً المبادرات المشتركة وتقوم بإعدادها. وقد أعدت مجموعة الأصدقاء مشروع القرار الذي اتخذناه للتو. وهو قرار عمليّ المنحى ويهدف إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية بصورة أكثر فعالية، ولذلك فإنه يتطرق إلى دعوة جمعية الأمم المتحدة للبيئة المتعلقة بهذا الشأن.

وأشكر بإخلاص جميع الأعضاء الذين دعموا مبادرتنا المشتركة، سواء كانوا أعضاء في مجموعة الأصدقاء أو من مقدمي مشروع القرار أو بالانضمام إلى توافق الآراء في اعتماده. فمعاً، يمكننا أن نوقف الاتجاه الحالي ونحمي نباتاتنا وحيواناتنا. ومن

وعلى الجانب التشغيلي، مَوَّل الاتحاد الأوروبي خلال الأعوام الثلاثين الماضية الكثير من مشاريع الحفاظ في البلدان النامية، بما في ذلك استثمار ٥٠٠ مليون يورو في إدارة المناطق المحمية في أفريقيا. كما يدعم الاتحاد الأوروبي مبادرات محددة لمكافحة الجرائم ضد الأحياء البرية بالتعاون مع الوكالات المتخصصة، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، بما مجموعه ١٧ مليون يورو. وعلاوة على ذلك، سيزيد صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر الموارد المخصصة لهذه الأغراض، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بما يصل إلى مبلغ يقدر بـ ٣٥ إلى ٤٠ مليون يورو مرصودة تحديداً للجرائم ضد الأحياء البرية من أصل ما مجموعه ٥٠٠ مليون يورو موجهة إلى مسائل الأحياء البرية بصورة عامة.

وقد تم تحديد أنشطة جديدة لحفظ الحياة البرية الأفريقية بالتفصيل في دراسة أخيرة أيدها أصحاب المصلحة الرئيسيون في مجال الحفاظ على الموارد على نطاق العالم. ويجب علينا ألا نتوان في وقف الصيد غير المشروع والاتجار بالأحياء البرية كما تعهدنا بذلك بوصفه أحد أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي نتوقع أن نعتمدها في غضون بضعة أسابيع. والقرار بمثابة إشارة سياسية هامة وخطوة حاسمة لتقريبنا من تحقيق الهدف المنشود وما بعده.

**السيد نكولوي** (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الجمعية العامة على السماح لنا بتبادل الخبرات والدروس المستفادة والأفكار بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية.

في البداية، أودّ أن أشيد بحكومتي غابون وجمهورية ألمانيا الاتحادية على قيادتهما وإسهامهما في لفت انتباه المجتمع الدولي إلى مخنة ملايين الأنواع المهددة بالانقراض، فضلاً عن التحديات التي تواجه البشر والحيوانات.

إداري، التسبب في ضرر بيئي جسيم وأن يكون لها أثر مدمر على التنمية المستدامة وأن تُوَجَّح الصراعات في بعض الحالات وتهدد استقرار مناطق بأسرها.

وبناء على القرارات والإعلانات السابقة الهامة التي اعتمدها جمعية الأمم المتحدة للبيئة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المعقود في الدوحة، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التابعة للأمم المتحدة، اتخذت الجمعية العامة اليوم للمرة الأولى قراراً شاملاً بشأن المسألة، يربط بين الجوانب العديدة المترابطة للاتجار بالأحياء البرية. وهذه خطوة أساسية لإظهار الالتزام السياسي بمكافحة الاتجار بالأحياء البرية على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية، ولكنها أيضاً خطوة أولى فحسب. وفي هذا الصدد، نرحب ترحيباً حاراً بأن الجمعية العامة ستنتظر في الموضوع سنوياً، ونحن نتطلع إلى الاستماع إلى اقتراح الأمين العام. وعلى هذا الأساس، نأمل أن نناقش في العام المقبل قراراً عملي المنحى بصورة أكبر. ويجب أن نكون جادين بشأن تنفيذ الالتزامات التي تعهدنا بها اليوم إضافة إلى تلك التي سنتعهد بها في المستقبل.

ويسرّنا أن نشير إلى أننا في الاتحاد الأوروبي بصدد وضع خطة عمل لمكافحة الاتجار بالأحياء البرية لكي نزيد من تكثيف جهودنا، سواء على الصعيد المحلي أو دعماً للبلدان النامية. وسنستعرض السياسات والتدابير القائمة على صعيد الاتحاد الأوروبي للرد بمزيد من الفعالية على الحالة الراهنة. وفي الاتحاد الأوروبي، اتخذنا مؤخراً خطوة هامة لمكافحة التجارة غير المشروعة للأحياء البرية باعتماد تدابير أكثر صرامة لكفالة استدامة الواردات من تذكارات الصيد. وعلى هذا الأساس، اتفقنا فعلاً بشأن حظر استيراد تذكارات الصيد من الفيلة الأفريقية الآتية من تزانيا وموزامبيق إلى الاتحاد الأوروبي لوقف تراجع أعداد قطعان الفيلة الأفريقية في تلك البلدان.

والعصابات على أطنان من أنياب الفيل وقرون وحيد القرن من أجل تحقيق أرباح. ويتسلل مسلحون يمارسون الصيد غير المشروع إلى متزهاتنا الوطنية ومحميات الحيوانات لدينا، مما تسبب في قتل الآلاف من هذه الحيوانات الرائعة، فضلا عن إلحاق أضرار لا تعد وتحصى بالمجتمعات المحلية وحرمانها من سبل عيشها. وبالنسبة لمعظم بلداننا، فإن محاربة هذه الآفة بدون مساعدة يمثل عبئا كبيرا على مواردنا المادية والبشرية. وليس من السهل قمع عصابات الاتجار بالحيوانات التي تشكل ضغطا على اقتصاداتنا.

ونحن نتطلع إلى الأسابيع والأشهر المقبلة، يجب علينا إقامة شراكات مرنة والتمسك بموقفنا حتى في مواجهة العصابات المسلحة والمجرمين الذين يجنون ملايين الدولارات من وراء أنشطتهم الجشعة. ويجب علينا معا منع هذا الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية ومكافحته والقضاء عليه، وذلك على مستويي العرض والطلب. ونحن واثقون من أننا سوف نتصبر في هذه المعركة.

**السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية):**  
يسرني أن آخذ الكلمة بعد اتخاذ هذا القرار الهام (القرار ٣١٤/٦٩)، ليس لشرح الموقف فحسب، ولكن أيضا للتعبير عن مدى سرور حكومة بلدي وغبطي أنضاً شخصياً باتخاذ الجمعية العامة لقرار بشأن التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية.

إن الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية يضارع الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ولهذا السبب من الأهمية بمكان تعزيز مكافحة الصيد غير المشروع من أجل وضع حد لنشاط ذي تأثير مأساوي على الحيوانات والبيئة والاقتصاد في البلدان المعنية، أو على الأقل لمحاولة القضاء عليه. وفيما يخص الأنواع المحمية، فإننا إزاء دائرة جهنمية. فكلما قل عدد جنس معين من الحيوانات، كان تضرره أشد وانقراضه أسرع. ويُقتل

ترحب بوتسوانا ترحيباً خالصاً باتخاذ الجمعية العامة لقرار ٣١٤/٦٩، المعنون "التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية". ونرى أن القرار لا يؤكد مجدداً فحسب على التزامنا باحترام رأسمالتنا الطبيعي، ولكنه يعمل أيضاً على إعادة تأكيد القيمة المتأصلة في التنوع البيولوجي لدينا، فضلاً عن مساهمته في التنمية المستدامة. وبوصفنا بلداً معروفاً بوفرة النباتات والحيوانات، فإننا نولي أهمية كبيرة جداً للسياسات القوية للحفاظ على الموارد من أجل صون تلك الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة.

وفي الآونة الأخيرة، شهد العالم ارتفاعاً في الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية - الحيوانات والنباتية - من قبل العصابات والجماعات الإجرامية المنظمة. وفي كل يوم، تُقتل آلاف من حيوانات وحيد القرن والفيلة والأنواع الأخرى من الحيوانات وتُسوّه وتُسرق من موائلها الطبيعية على يد عصابات وحشية لا يجرّكها إلا الربح والجشع. وحتى ونحن نتكلم اليوم، ما زلنا نشعر بالقلق والحزن بسبب آخر العناوين الرئيسية لوسائل الإعلام التي تقدّم لنا تقارير عن وحيد قرن أو فيل أو حيوان آخر قُتل أو سُوّه، أو قُطع قرنه أو نابيه فيما تُترك الحيوان ليموت.

وسعيّاً للإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على النقل غير المشروع والاتجار بالأنواع المهددة بالانقراض، وضعنا اتفاقات إيطارية مع جيراننا الإقليميين لتنسيق حماية الفيلة ووحيد القرن.

وقد تعاوننا مؤخرًا مع حكومات جنوب أفريقيا وناميبيا وزمبابوي لإعادة بضع مئات من حيوانات وحيد القرن إلى بوتسوانا، حيث يمكنها التمتع بالسلام والهدوء اللذين يعتز بهما شعبنا. ونود أن نشكر تلك الحكومات على تعاونها وتآزرها في فهم مخنة تلك الحيوانات.

وعلى غرار التطرف العنيف والإرهاب، فقد تزايد الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، مع استيلاء المجموعات الإجرامية

نعتمد أن الاتجار غير المشروع بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات يستدعي احترام القواعد، وأنها بحاجة إلى تعاون الدول إذا رغبت في القضاء عليه. ونود التنويه إلى أن هذا القرار يشير إلى مصطلح "الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية"، وهو يعني الاتجار بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية، وأن يكون ذلك مفهوماً من القرار. والنص يشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٠/٢٠١٣ من أجل تعزيز ذلك. ووفقاً لذلك، يجب أن تنسجم أحكام هذا القرار، بما في ذلك الإشارات إلى الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة أو الكيانات التابعة للأمانة العامة، مع الولايات التي أقرتها تلك الصكوك وعلى النحو المبين في القرار ٤٠/٢٠١٣.

**السيد ويلسون (المملكة المتحدة)** (تكلم بالإنكليزية): إن المملكة المتحدة فخورة بأن تكون إحدى الدول المقدمة للقرار الهام اليوم ٣١٤/٦٩، بشأن التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ونود أن نشكر ونهنئ غابون وألمانيا، حيث كان تفانيهما وعملهما الشاق على مدى العامين الماضيين حيويًا في حشد الدعم وتوجيه هذه العملية في اتجاه التوصل إلى اتفاق.

ويبرز قرار اليوم توافق الآراء القوي والمتزايد بشأن اعتبار الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية قضية جديرة بالاهتمام العالمي على أعلى مستويات الحكومة. وهذا الاتجار أكثر بكثير من مجرد قضية بيئية. حيث أنه يؤدي إلى الفساد ويضر بالنمو الاقتصادي ويعوق التنمية المستدامة. إنه يقوض الحكم الرشيد وسيادة القانون. إن للحيوانات ذات الأهمية الرمزية التي سيساعد القرار على حمايتها مكانة خاصة في قلوبنا وفي قلوب أطفالنا. والغضب إزاء مقتل الأسد "سيسيل" في زمبابوي يظهر مدى قوة إحساس الناس بهذه القضية. ويعترف قرار اليوم بالجهود الكبيرة التي تُبذل في جميع أنحاء العالم للتصدي

ما بين ٣ ٠٠٠ و ٦ ٠٠٠ من القردة العليا سنويا. وثمان الكيلوغرام من قرن وحيد القرن أعلى من ثمن الكيلوغرام الواحد من الكوكايين. ويُقتل ما يزيد على ١٢ ٠٠٠ فيل سنويا. وأصبحت التجارة في أنياب الفيل فرعا من فروع الجريمة المنظمة العالمية. ويدخل أكثر من ٦٠ طنا من لحوم الطرائد الأسواق بطريقة غير مشروعة كل عام، بما في ذلك حتى البلدان الأوروبية. وتوضح تلك الأرقام أن هذا النشاط مربح للغاية، على الرغم من أنه يضر بشدة باستمرار وجود الأنواع المتضررة.

ويدفعنا اتخاذ قرار اليوم بتوافق الآراء والعدد الهائل للدول المشاركة في تقديمه إلى الإعراب عن خالص شكرنا للدولتين اللتين قامتا بالترويج له، جمهورية غابون وألمانيا. ويبرز وجود وزير خارجية غابون، السيد إيسوزي - نغوندي، مدى اهتمام منطقة وسط أفريقيا ككل، وغابون على وجه الخصوص، بهذه المسألة. وبصفتي رئيس شبكة المناطق المحمية في وسط أفريقيا، ومقرها ليرفيل، أود أن أعبر بالنيابة عن الشبكة عن مدى سرورنا، وأن أطلب من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية تعزيز دعمها للمعركة ضد هذه الآفة، حتى يتسنى لنا ضمان تنفيذ قرار اليوم بشكل فعال. وفي الختام، أود أن أنوه بالاتحاد الأوروبي وأن أشكره وأشيد به على الدعم الحاسم الذي يقدمه لشبكة المناطق المحمية في وسط أفريقيا لمنظمات أخرى في وسط أفريقيا تكافح من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي بشكل عام والنظم الإيكولوجية للغابات والحياة البرية بشكل خاص. ونقول: لقد طفح الكيل من هذا الاتجار غير المشروع. ويجب علينا أن نعمل بقوة من خلال الشراكات العالمية لمكافحة الصيد غير المشروع والاتجار بالأحياء البرية.

**السيد أويارثابال (الأرجنتين)** (تكلم بالإسبانية): انضمت الأرجنتين إلى توافق الآراء بشأن قرار اليوم ٣١٤/٦٩، لأننا

جدول الأعمال في جلستها العامة الـ ٧٥ المعقودة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ولكي تنظر الجمعية العامة في البند ١٦ من جدول الأعمال، سيكون من اللازم إعادة فتح باب النظر فيه. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تعيد فتح باب النظر في البند ١٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أيضاً أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أن تحيل البند ١٦ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية. ولتتمكن الجمعية العامة من البت على وجه السرعة في الوثيقة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند ١٦ من جدول الأعمال مباشرة في هذه الجلسة العامة والشروع فوراً في ذلك؟

تقرر ذلك.

**البند ١٦ من جدول الأعمال** (تابع)

**تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية**

**مشروع المقرر (A/69/L.83)**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تشرع الجمعية العامة الآن في البت في مشروع المقرر A/69/L.83، المعنون "استعراض الجمعية العامة الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات". هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر A/69/L.83؟

اعتمد مشروع المقرر A/69/L.83 (المقرر ٦٩/٥٥٩).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٦ من جدول الأعمال.

لآفة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، والخطوات الهامة التي تم اتخاذها لضمان الالتزام الدولي. إن الاعتراف بالقضايا على أعلى مستوى في الأمم المتحدة يمثل خطوة أساسية. ولا يمكننا أن نفقد الزخم الذي عملنا بجد لتوليد. وسيتيح إجراء استعراض سنوي من جانب الجمعية العامة ضمان أن تظل هذه المسألة مدرجة في جدول الأعمال، ونحن نتطلع إلى توصيات الأمين العام التي ستصدر عن هذا الاستعراض في العام المقبل.

والمملكة المتحدة، التي استضافت مؤتمر لندن المعني بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية الذي عقد قبل ١٨ شهراً، لا تزال ملتزمة بقوة بالعمل مع شركائها الدوليين من أجل التصدي لهذه التجارة البغيضة.

وقد ساندنا بوتسوانا في عقد مؤتمر كازان في آذار/مارس، ونحن نتطلع إلى العمل عن كثب مع فييت نام، التي ستعقد مؤتمراً ثالثاً رفيع المستوى في عام ٢٠١٦. وسنطلق قريباً أيضاً جولة أخرى من تمويل المشاريع في جميع أنحاء العالم التي ستساعد في التصدي لهذه التجارة على أرض الواقع.

لقد حققنا تقدماً من خلال العمل معاً، ولكن هناك الكثير لنفعله. ويبرهن هذا القرار على تصميمنا الجماعي ويسدد ضربة مدوية لهذه التجارة المدمرة. إنها معركة يمكننا كسبها. ولن نتوان في أن نفعل ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين بشأن هذا البند.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣ من جدول الأعمال.

**البند ٧ من جدول الأعمال** (تابع)

**تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): لعل الدول الأعضاء تذكر أن الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند ١٦ من

السيد توشيهيرو آيكي (اليابان) من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، اعتباراً من ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٥. ولذلك، سيطلب إلى الجمعية في دورتها الحالية تعيين شخص للماء الشاغر للفترة المتبقية من مدة عضوية السيد آيكي، التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وكما هو مبين أيضاً في الوثيقة A/69/101/Add.1، رشحت حكومة اليابان السيد تاكيشي أكاماتسو للماء الشاغر الناشئ عن استقالة السيد آيكي. وقد أبلغ رئيس مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ الجمعية العامة بأن المجموعة تؤيد ترشيح السيد أكاماتسو.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيد تاكيشي أكاماتسو (اليابان) عضواً في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة تبدأ من ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؟

تقرر ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١١٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.

**البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)**

**تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١١٣ من جدول الأعمال في جلستها العامة الـ ٥٥ المعقودة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ولكي تنظر الجمعية العامة في هذا البند، سيكون من اللازم إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (أ) من البند ١١٣ من جدول الأعمال. هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تعيد فتح باب النظر في البند الفرعي (أ) من البند ١١٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): يذكر الممثلون أيضاً أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أن تحيل هذا البند الفرعي إلى اللجنة الخامسة. ولتتمكن الجمعية العامة من النظر على وجه السرعة في هذا البند الفرعي، هل لي أيضاً أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تنظر في البند الفرعي (أ) من البند ١١٣ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة والشروع فوراً في النظر فيه؟

تقرر ذلك.

**البند ١١٣ من جدول الأعمال (تابع)**

**تعيينات لماء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى**  
(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

مذكرة من الأمين العام (A/69/101/Add.1)

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): كما هو مبين في الوثيقة A/69/101/Add.1، تلقى الأمين العام إخطاراً باستقالة